



الى / مبادرة شبكة الاقتصاديين العراقيين

م / اجابة

اشارة الى رسالتكم المفتوحة في 29 / 1 / 2010 الموجهة الى معالي وزير النفط الدكتور حسين الشهرستاني ، المتضمنة بعض الاسئلة حول عقود الخدمة لجولتي التراخيص الاولى والثانية ، ونيابة عن معالي الوزير ، وفي سعي منا لتوضيح ما هو غامض في اذهان البعض نود ان نبين ماييلي:  
1- ان مستويات الانتاج للحقول المختلفة تخضع لشروط عقود الخدمة ، وهذه الشروط تختلف بين عقود الجولة الاولى عنها لعقود الجولة الثانية.

أ- ففي عقود الجولة الاولى التي شملت الحقول المنتجة فعلا(الرميلة ، الزبير وغرب القرنة/ المرحلة الاولى) والتي تم قياس انتاجها الحالي والاتفاق عليه بين شركة نفط الجنوب والشركات المقاوله ، كانت معدلات الانتاج على الترتيب ( 1,066,000 ) ، ( 182,000 ) و ( 240,000 ) برميل /يوم . فيكون المقاول ملزما بتحقيق :

اولا: هدف الانتاج المحسن ( Improved Production Target ) ، وهو ما يعادل ( 10% ) فوق معدل الانتاج الحالي وضمن فترة زمنية لا تتجاوز (3) ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ العقد ( Effective Date ) ( سوف يتحقق ذلك عمليا خلال السنة الاولى من تنفيذ العقد ) بحيث يكون تحقيق هذه الزيادة شرطا لاسترداد الكلف واجور الربح .

ثانيا: هدف انتاج الذروة المستديم ( Plateau Production Target ) وهو الرقم الذي تنافست بموجبه الشركات المقاوله وكان ( 2,850,000 ) ب/ ي لحقل الرميلة ، ( 1,200,000 ) ب/ ي لحقل الزبير و ( 2,325,000 ) ب/ ي لحقل غرب القرنة ، على ان يتحقق ذلك في بداية السنة السابعة من تاريخ نفاذ العقد.

ب- اما التزامات المقاول بموجب شروط عقد الخدمة لجولة التراخيص الثانية التي شملت حقول نفطية مكتشفة غير مطورة ( غير منتجة ) - علما ان هناك انتاج بكميات قليلة من حقول مجنون ، الحلفاية وشرقي بغداد نسبة الى مستوى الانتاج المطلوب - فيمكن تلخيصها فيما يخص الانتاج بما يلي:  
اولا: تحقيق الانتاج التجاري الاول ( First Commercial Production ) والذي تم تحديده في العقد لكل حقل برقم تم اعتباره شرطا لاسترداد المقاول للكلف واجور الربح.

ثانيا: هدف انتاج الذروة المستديم ( Plateau Production Target ) وهو كما في الجولة الاولى ، تختلف قيمته من حقل لآخر وكما يلي:

- حقل مجنون : ( 1,800,000 ) ب/ ي .
- حقل غرب القرنة /المرحلة الثانية : ( 1,800,000 ) ب/ ي .
- حقل الغراف : ( 235,000 ) ب/ ي .
- حقل الحلفاية : ( 535,000 ) ب/ ي .
- حقل بدره : ( 170,000 ) ب/ ي .
- حقل القيارة : ( 120,000 ) ب/ ي .
- حقل النجمة : ( 110,000 ) ب/ ي .





وعليه يكون المجموع الكلي لانتاج حقول جولتي التنافس الاولى والثانية ( 11,145,000 ) ب/ ي بعد ( 7-6 ) سنوات من الان . هذا بالإضافة الى انتاج الحقول الاخرى مثل كركوك ، جمبور ، خباز... الخ حيث سيصل الانتاج الكلي للعراق حوالي ( 12 ) اثنا عشر مليون ب/ ي .

وفي حالة عدم توفر الظروف الملائمة لانتاج وتصدير هذا الحجم من النفط الخام ، فان لوزارة النفط ممثلة بشركاتها المتعاقدة ( رب العمل ) الحق بتخفيض معدلات الانتاج بشكل متوازن لجميع الحقول دون التمييز بين مقاول واخر . وهذا الحق مكفول للوزارة بموجب شروط العقد وحسب الحالات التالية:

- تجنب الاضرار بالمكامن المنتجة.
  - عدم قدرة الناقل ( رب العمل ) على استلام جميع النفط الخام المنتج.
  - اعتبارات السلامة .
  - اعتبارات تشغيلية طارئة.
  - اعتبارات حكومية معينة او مقررات منظمة (OPEC) فيما يخص سقف الانتاج.
- يتضح مما سبق ان من يتحكم بسقف الانتاج هو وزارة النفط وشركاتها والامر غير متروك لخيار الشركات المقاوله. فالانتاج محكوم اولا بخطط وبرامج العمل التي يتم عرضها لمصادقة رب العمل ، ومن ثم مصادقة الوزارة او الحكومة في الحالات التي تتطلب تخفيض الانتاج.
- 2- كما في الشروط الخاصة بتحقيق اهداف الانتاج لعقود الجولتين الاولى والثانية ، فان اجور الربح ( رسم الخدمة ) المستحقة للمقاول تختلف في احتسابها من الجولة الاولى الى الثانية وفق ما يلي:
- أ- في عقود الجولة الاولى يتم احتساب اجور الربح عن كل برميل اضافي منتج فوق معدل الانتاج الحالي لكل حقل. فمثلا اذا حقق المقاول في حقل الرميلا انتاجا ( 1,500,000 ) ب/ ي فانه سوف يتقاضى اجورا عن انتاج (434,000) ب/ي فقط ( وهو الانتاج الاضافي ) مضروبا في دولارين.
- ب- اما بالنسبة الى عقود الجولة الثانية ، حيث سيبدأ الانتاج من الصفر ، فان المقاول يستحق اجور الربح عن جميع الانتاج ( الفعلي ) مضروبا في اجور الربح لكل برميل منتج. والفرق هنا يعود الى الانتاج الحالي للحقول المنتجة الذي تحقق نتيجة لجهود واستثمارات وزارة النفط الذي لم يكن للمقاول اي علاقة به ، وعليه لا يتقاضى المقاول اي نوع من الاجور مقابل هذا الانتاج ، بل يستحق اجوره عن جهوده واستثماراته لتحقيق الانتاج الاضافي فقط.
- 3- أ- اذا كان المقصود بالطاقة الانتاجية الفائضة هو الانتاج الاضافي فوق معدل الانتاج الحالي لحقول جولة التراخيص الاولى ، فان الكلف المنكبدة لتحقيق هذه الزيادة بالانتاج من قبل المقاول سوف يستردها من الوزارة ( الشركة رب العمل ) ، وان كلفة انتاج البرميل الاضافي الواحد تتراوح بين ( 5-7 ) دولارات بضمنها اجور الربح. وهذا يعني ببساطة ان الجانب العراقي هو الذي يتحمل الكلف لوحده كون المقاول يتقاضى اجور الربح عن تحقيقه الانتاج الاضافي فقط وانه ليس شريكا في الانتاج.
- ب- اما اذا كان المقصود بالطاقة الانتاجية الفائضة هو ما يتحقق من انتاج زائد عن هدف انتاج الذروة المستديم نتيجة استثمارات اضافية من قبل المقاول ، بشرط ان يكون ذلك ضمن طاقات المكامن المنتجة ودون ان يلحق ضررا بها ، فهنا ايضا يتحمل الجانب العراقي كافة الكلف في حين يتقاضى المقاول اجور الربح مقابل هذا الانتاج فتزداد بذلك اجوره ( اخذين بنظر الاعتبار عدم زيادة وحدة اجور الربح مع تحقيق هذه الزيادة بالانتاج ).



وفي جميع الاحوال فان وزارة النفط هي التي تتحكم بالطاقات الانتاجية من خلال مصادقة شركاتها على خطط التطوير والانتاج التي تقدمها الشركات المقاوله.

4- لقد تم وضع العديد من المراحل الرقابية التي تتكفل بمراقبة تكاليف الانتاج بشقيها الراسمالي والتشغيلي من خلال تفعيل عدد من الاليات منها:

أ- تنفيذ المقاولات الثانوية بموجب التعليمات الحكومية النافذة ، وذلك بتحقيق الشفافية والعلنية في الاعلان عن المناقصات وتحليل العروض والاحالة.

ب- وجود كادر عراقي بنسبة ( 85% ) من الكادر الكلي في هيئة تشغيل الحقل ( حقول الجولة الاولى ) والذي يلعب دورا مهما في المشاركة باعداد الطلبيات وتحديد الاحتياجات وتخمين الكلف.

ج- خضوع كافة المقاولات الثانوية الى موافقة ومصادقة لجنة الادارة المشتركة التي تتكون من ( 8- 10 ) اعضاء مناصفة بين الوزارة والشركة المقاوله . وتكون قرارات هذه اللجنة بالاجماع.

د- خضوع كافة الخطط وبرامج العمل الى موافقة الشركة رب العمل حتى بعد مصادقة لجنة الادارة المشتركة عليها ، وهذا يعني ان الشركة تمارس دورها في تحليل وتدقيق كلف الانتاج.

5- ستقوم وزارة النفط بنشر عقود الخدمة لجولتي التراخيص الاولى والثانية بعد دخول هذه العقود مرحلة النفاذ ( Effective Date ) ، وحينها سوف يكون بمقدور الجميع الاطلاع عليها.

شاكرين لكم اهتمامكم وحرصكم على بناء وتطوير بلدكم.

مع التقدير .....

عبد المهدي حميد العميدي  
المدير العام